﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ ٦٤﴾ [الحجّ: 64]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

ما إنـزالُ المطرِ وإنباتُ النباتِ إلّا بعضٌ ممّا يملكه ﷻ

في مناسبةِ الآية لما قبلَها ثلاثةُ أوجهٍ:

الأوّل: بعد أنْ أخبرَ سبحانه في الآيةِ السابقةِ بأنَّه لطيفٌ خبيرٌ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾؛ أتبعَ بخبرٍ ثالثٍ عن اسمِ الجلالة؛ تنبيهًا على اختصاصه بالملكِ الحقِّ، فيعلم المشركون أنَّه المختصُّ، وليست الأصنام الَّتي جعلوها شركاءَ في الإلهيَّة، فقال: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾[1]، وإنَّما نُظِمَ في آية مستقلَّةٍ، لمغايرته للخبرَيْن الأوَّلَيْن، فهما صفتان واسمان للّه تعالى، وهو كالتأسيسِ لهما، فالذي له ما في السماوات وما في الأرض هو اللَّطيف الخبير لا محالة، ثمَّ فيه من التفصيل ما ليس فيهما.

والثاني: لَمّا ذكرَ سبحانه في الآيةِ السّابقة إنزالَ المطرِ وإنباتَ النَّبات - وما هذا المذكور إلّا بعضٌ ممّا يملكه ﷻ - أتبعَ بقوله سبحانه: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾[2]، وهذا يُشْبِهُ مجيءَ العامِّ بعد الخاصِّ؛ للفْتِ النظر إلى أنَّ مَن عمي عليه دليل؛ لم يغبْ عنه دليلٌ آخَرُ، فبابُ الاستدلال على الحق والحقيقة وسيع جدًّا.

والثالث: لَما تحدَّثَ عن إنزالِ الماءِ من السماءِ وإنباتِ النَّبات؛ أتبعَ بذكر ملكِه وتصرُّفه في السَّماءِ والأرض، أيْ: له ما في السّماوات التي أنزلَ منها الماء، وما في الأرض التي أخرجَ منها النبات، وعلى هذا فهذه الآيةُ استطرادٌ، والحملُ على غيره إن أمكن سياقًا أوْلَى، وهو هنا كذلك.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 17/ 320.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 17/ 320.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ٱلْغَنِيُّ﴾: (غني) أصلٌ يدلُّ على الكِفايَةِ، ومنه الغِنَى في المالِ[1]، والغِنَى: ضِدُّ الفَقْرِ، وهو على ضَرْبَيْن: أحَدُهما: ارتِفاعُ الحاجاتِ، وليسَ ذلك إلّا للّهِ تعالى، والثّاني: قلّةُ الحاجاتِ، وهو المُشارُ إليه بقوله تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ ۝٨﴾ [الضحى: 8][2]، والغَنيُّ في أسماءِ اللّهِ ﷻ: هو الذي لا يَحْتاجُ إلى أحدٍ في شيءٍ، وكلُّ أحَدٍ مُحْتاجٌ إليه، وهذا هوَ الغِنى المُطْلَق، ولا يُشارِك اللّهَ تَعالَى فيهِ غيرُهُ[3].

2) ﴿ٱلْحَمِيدُ﴾: (حمد) أصلٌ يَدُلُّ على خِلافِ الذَّمِّ، يُقالُ: حَمِدْتُ فُلانًا أحْمَدُهُ، ورَجُلٌ مَحْمودٌ ومُحَمَّدٌ؛ إذا كَثُرَتْ خِصالُهُ المحمودةُ غيرُ المذمومةِ[4]، والحمدُ: الثناءُ بجميلِ الأوصافِ، وقيل: الرضا، حمدته، أيْ: رضيته، وقيل: الحمدُ هو الشُّكرُ[5]، فحَمْدُ اللّه: الثَّناءُ عليه، ويكونُ شُكْرًا لِنِعَمِهِ الَّتي شَمِلَتِ الكُلَّ، والحَميدُ من صفاتِ اللّهِ تعالى بمعنى المَحْمودِ على كُلِّ حالٍ، وهو من الأسماءِ الحُسْنَى[6].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

اللّهُ المالِكُ الخالِقُ غنيٌّ عنْ خلقِهِ وغيرُه مفتقِرٌ إليهِ

يقولُ اللّه تعالى ذِكْرُه: إنَّ للّهِ مُلكَ ما في السّماواتِ وما في الأرضِ، هم عبيدُه ومماليكُه وخلقُه، فلا شريكَ له في ذلك، ولا في شيءٍ منه، وإنَّ اللّهَ هو الغنيُّ عن كلِّ ما في السّماواتِ وما في الأرضِ من خلقِه، وهمُ المحتاجون إليه، الحميدُ عندَ عباده في إفضالِه عليهم وأياديه عندهم[7].

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (غني).
(2) الزبيدي، تاج العروس: (غني).
(3) ابن منظور، لسان العرب: (غنا).
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة: (حمد).
(5) السَّمين الحلبي، عُمدة الحُفّاظ: 1/ 450.
(6) ابن منظور، لسان العرب، والزبيدي، تاج العروس: (حمد).
(7) ابن جرير، جامع البيان: 18/ 677.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

نكتةُ فصلِ الآيةِ عن سابقتها:

خـيرُ البـيـان ما كـانـت مـعـانيه حـاضـرةً بـعـضُـها في بعض

فصلَ القرآنُ قوله تعالى: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ عن الآيةِ الَّتي قبلها، وهي قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةًۚ﴾، ولم يعطفهما مع اتِّحادهما في الغرضِ، لِما بينهما من كمالِ اتِّصال؛ إذ إنَّ الآيةَ الثانيةَ تُنَزَّل منزلةَ التَّعليلِ لِما قبلها، أي: إنَّ اللّه ينزِّل من السَّماء ماءً، فتصبحُ الأرضُ اليابسةُ مخضرَّةً؛ لأنَّه سبحانه لَهُ ما في السَّماواتِ وما في الأرْضِ، وهو غنيٌّ عن عباده، وهم محتاجون إليه[1]، فالآيةُ السابقة بعض لوازم هذه الآية التي تُحقِّق، وتُؤكِّد ما قبلها، ولأنَّها تتنزَّلُ كذلك منزلةَ التَّذييلِ بالعمومِ الشّاملِ لِما تضمَّنته الجملةُ التي قبلها، ولأنَّها لا تتضمَّن تذكيرًا بنعمةٍ حتى تُعطفَ على ما قبلها من النِّعَم[2]، وعلى أنَّ هذه الآيةَ خبرٌ ثالث بعد الخبرَيْن: ﴿لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ غابت الواو؛ لأنَّ نظم صفات اللّه في الغالب يكون من غير عاطفٍ بينها؛ لدلالتها على ذات اللّه الأحدِ الواحد.

معنى اللّام في ﴿لَّهُۥ﴾:

مَـــنِ اخـتُـصَّ بشيءٍ عُرِفَ به

اللّام في قوله تعالى: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾ للملكيَّةِ، فاللّهُ تعالى مالكٌ لِما في السّماوات والأرض وما فيهما؛ لأنَّه خالقُها سبحانه[3]، فله وحده الملكُ والخلقُ والتصرُّفُ؛ لا يخرجُ شيءٌ عن سلطانه، ولا يُعجزه شيءٌ من الأشياء[4]، وهذا التَّنبيهُ على اختصاصِه بالملكِ الحقِّ ليُعلمَ من ذلك أنَّه المُختصُّ بالمعبوديَّة، فيردُّ زعمَ المشركين أنَّ الأصنامَ شركاءُ له في الإلهيَّةِ، وصرفَ عبادتهم إلى أصنامهم[5].

(1) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 9/ 5018.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 17/ 320.
(3) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 9/ 5019.
(4) مجمع البحوث، التفسير الوسيط: 6/ 1251.
(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 17/ 319.

غرضُ تقديم شبه الجملة الخبريَّة:

قدَّمَ البيانُ القرآنيُّ شبهَ الجملة ﴿لَّهُۥ﴾ - وهي خبرٌ - على المبتدأ ﴿مَا﴾ في قوله: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾[1]؛ إذ التقديرُ: (ما في السّماوات كائنٌ له)؛ وذلك للدَّلالةِ على القَصْرِ والحَصْرِ، أيْ: للّهِ ما في السّماوات والأرض خَلْقًا ومُلْكًا وتصَرُّفًا لا لغيرِهِ من أصنامكم على تأويلِ أنَّ القصرَ إضافيٌّ، وإنْ جعلنا القصرَ ادِّعائيًّا، فيكون المعنى أنَّ المُلكَ الحقيقيَّ الَّذي يُعتدُّ به هو مُلكُ اللّهِ، ولا يُنظَرُ إلى مُلكِ غيرِه ولا إلى ما يُنسَبُ إلى المخلوقِ ظاهرًا، فهم أدعياءُ ملك، وملكهم ناقصٌ زائلٌ[2].

كيف يشاركهُ غيرُه؛ وهو ليس مِثْلَه ذاتًا ولا صفةً؟

معنى ﴿مَا﴾ وموقعها الإعرابيُّ:

﴿مَا﴾ في قولِه: ﴿مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾ اسمٌ موصول يفيدُ عمومَ كلِّ ما ثبتَتْ له صلةُ الموصول من الموجوداتِ الظّاهرة والخفيَّة، أيْ: للّه كلُّ ما وُجِد فيهما داخلًا في حقيقتهما، أو خارجًا عنهما مُتمكِّنًا فيهما، وهذا العموم يدلُّ على سَعةِ ملكِ اللّه وعظمتِه، وينكرُ على المشركين عبادة غيره، ويفيد أيضًا التشويقَ لمعرفة صلتِه، لِما يتضمَّنُهُ الاسم الموصول من الإبهام، وأمّا موقع ﴿مَا﴾ الإعرابي؛ فقد جاءَتْ في محلِّ رفع مبتدأ مؤخَّر.

في الموصوليَّة عمومٌ يدلُّ على سَعَة مُلْكِ الله وعظمته

نكتةُ التَّعبير بـ﴿فِي﴾ الظَّرفيَّة:

عبَّر البيان القرآنيُّ بالظَّرفيَّة ﴿فِي﴾ في قوله: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾ للإشارةِ إلى تغلغلِ مُلكه وسلطانه وتمكُّنه وانتشاره في كلِّ السّماوات والأرض، فأحاطَ ملكُهُ السّماوات والأرض إحاطةَ الظَّرف بالمظروف، فله وحدهُ الملكُ كلُّه بكلِّ أجزائه وجُزيئاته، ولحرفِ الظَّرفيَّة هنا موقعٌ بليغٌ؛ إذ جاء بعد ﴿مَا﴾ التي أفادتِ

الدَّلالةُ على تمكُّنِ مُلكِ اللهِ وإحاطتِهِ بالسَّماوات والأرضِ وما فيهما

(1) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 6/ 471.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 17/ 320.

العمومَ ليزيد العمومَ عمومًا، والشُّمولَ شمولًا، فعمَّ كلَّ شيءٍ في ظاهرِ السّماوات والأرضِ وباطنهما[1]، وفي التَّعبيرِ بـ: ﴿فِي﴾ تنبيهٌ لطيفٌ على أنَّ ما ظهر في الكون لنا سماعًا أو مشاهدة ونحوَ ذلك؛ ليس هو كلَّ ما للّه في السَّماوات والأرض، فلله خزائنُ فيهما لا تنفد، ولا تنكشف كلُّها، وجميعها لبني آدم.

معنى (أل) في ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ و﴿ٱلۡأَرۡضِۚ﴾:

سبحان الموجِد للأشياء بكُلّيّاتِها من غير شريكٍ

(أل) التَّعريف في قوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ و﴿ٱلۡأَرۡضِۚ﴾ جنسيَّةٌ استغراقيَّةٌ تُفيدُ العمومَ؛ لتشملَ جنسَ السّماوات السبعِ وما يتبعُ لها، وتشملُ الأرضَ كلَّها، وكلَّ ما فيها، فملكُ اللّهِ تعالى محيطٌ وشاملٌ لكلِّ ما في السماوات وما في الأرض وما بينهما وما وراءهما، فكانت الأرضُ مُفردةً في اللَّفظ، جمعًا في المعنى، والأصلُ ألّا يُعطَفَ المفردُ على الجمع، لكنْ هنا صحَّ عطفُ الأرضِ على السّماوات، مع أنَّ السّماوات جمعٌ، والأرضَ مفردٌ؛ لأنَّ المُراد بهما جنسُهما، فعُطِفَ جنسٌ على جنسٍ، والأرضُ فيها معنى الجمع أيضًا، وفائدةُ العموم الدَّلالةُ على عظيم ملكه سبحانه، وعلى استحقاقه المعبوديَّةَ لا غيره من الأصنام الأوثان التي لا تملكُ شيئًا، ولا تقدرُ على شيء؛ إذ هي مصنوعةٌ من ماءِ السماءِ وترابِ الأرض.

معنى الواوِ في قوله: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ﴾:

في الواواتِ أسرارُ البيانِ كلِّه

جاءَ حرفُ الواو في قوله: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾؛ ليعطيَ واحدًا من المَعنيَيْن؛ إمّا العطفُ على الجملةِ التي قبلَها: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾[2]، والمعنى الجامعُ بينهما: أنَّ كلاهما إثباتُ صفةِ كمالٍ للّه، ولكنَّ الأولى صفةُ الملكِ لِما في السّماوات وما في الأرضِ، فهم خلقُهُ وعبيدُهُ، والثانية صفةُ الغنى، أي: الغنيُّ عن كلِّ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 11/ 197.

(2) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 6/ 471، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 17/ 320.

ما في السّماوات وما في الأرض من خلقهِ، والحميدُ عند عبادهِ في إفضالهِ عليهم، أو أنَّها عُطِفت عليها؛ لأنَّها مِن تمامها، فلَمّا كان من المألوف عند البشر أنَّ المالِكَ فقير إلى ما في يده، مذمومٌ على إمساكه بالتَّقتير، وعلى بذله بالتبذير؛ بيَّن القرآنُ أنَّ الله خلاف ذلك بهذه الفاصلة.

أو أنَّها استئنافيَّةٌ، والمعنى: أنَّ اللّهَ لطيفٌ خبيرٌ له ما في السّماوات وما في الأرض، ثمَّ استأنفَ القرآنُ الكلامَ[1]، فقال: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾.

ويجوز أن تكونَ الواوُ احتفالًا بمضمون ما دخلت عليه؛ لأنَّه نتيجةٌ لما قبله، وهو الاسم والصفة التي تظلُّ في ذهن المُتلقّي؛ لأنَّ الشاعرَ - ولله المثل الأعلى - لا يُذكر بأنَّه الإنسان الذي يقول كلامًا صفتُه كيت وكيت؛ وإنَّما يُذكر بأنَّه الشاعر، وقد تُضاف إلى ذلك صفة أخرى، كالفَحْلِ أو المطبوعِ أو البديعي، أي: الذي يُكْثِرُ من استعمال فنون البديع بمفهومهِ عند المتأخِّرين، فكان الظاهرُ غيابَ الواو التي لا يبرحُها معنى المُغايَرة، ولأجل هذا المعنى فيها جيء بها؛ لتشعر باستقلال ما دخلت عليه؛ ليحرصَ المُتلقّون على قيام معناها في أنفسهم، فتحدُثَ عمليَّةُ التأمُّل فيه، ومراجعته، فتراجع النفس حالها؛ فإذا أنصفت نفسَها؛ رجعَت عن الباطل إلى الحقِّ، وتمسَّكَتْ بهِ.

ثم إنَّ معنى هذه الفاصلة لو وضعتَهُ بإزاء كثير من معاني السباق الأقرب والقريب؛ لكان نتيجةً لكل معنًى تضعُهُ بإزائه، فأشبه المعنى الأُمَّ، وشأنُ المعاني الأمَّهات أن يُحتفَلَ بهِنَّ؛ ليكونَ ذلك رمزًا إلى طبيعتها وسمتِها؛ فلهذا جيءَ بالواو.

فائدةُ تتابع المؤكِّدات في فاصلة الآية:

جاءتْ فاصلةُ هذه الآية: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ بمؤكِّداتٍ عدَّة، وهي تأكيدُ حصرِ الغنى والمحموديَّةِ في اللهِ لا في أصنامهم بحرفِ التَّأكيد (إنَّ) وبلامِ الابتداء؛ تحقيقًا لنسبةِ القصرِ إلى المقصور[2]، وتأكيدُ ثباتِ هذا الحُكم وقوَّتِهِ وبقائهِ بالجملةِ الاسميَّةِ، ومجيءُ ضمير الفصل (هو)، وتعريفُ طرفَي الجملةِ الاسميَّةِ اللَّذين يدُلّان

(1) الدرة، تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه: 6/ 201، والدعاس، إعراب القرآن: 2/ 319.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 17/ 320.

أسماؤهُ وصفاتهُ ﷻ مراكز المعاني

على القصرِ والاختصاص، فاللّهُ وحده هو الغنيُّ، وجميعُ الوجودِ محتاجٌ إليه سبحانه[1]، وكذلك تكرارُ الخبرِ؛ إذ إنَّ ﴿ٱلۡحَمِيدُ﴾ خبرٌ ثانٍ، ومجيءُ هذه المُؤكِّدات لتنزيل تحقُّقهم باختصاصه بالغِنَى أو المحمودية منزلةَ الشَّكِّ أو الإنكار؛ لأنَّهم لم يجروا على موجبِ علمهم حين عبدوا غيره[2].

المبالغةُ في تأكيدِ أنَّ الله غنيٌّ عن كلِّ ما في السّماوات والأرض

وهذا الاجتماعُ لكلِّ هذه المؤكِّداتِ - مع ما تضمَّنته مفرداتُ الآيةِ من حصرِ نسبةِ المُلك لله وتعظيمه واستيعابه وشموله - أفادَ أيضًا المبالغةَ في تأكيدِ أنَّ اللّهَ غنيٌّ عن كلِّ ما في السّماوات وما في الأرض من خلقه، وأنَّهم هم المحتاجون إليه، وأنَّه الحميدُ عند عباده في إفضالهِ عليهم وأياديهِ عندهم[3]، وأنَّ كلَّ الوجودِ يحتاجُ إليه سبحانه، وهو لا يحتاجُ لشيءٍ في الوجود[4].

وكونُه تعالى هو الغنيَّ الحميدَ - الذي ليس كمِثْلِهِ شيءٌ - فيهما معنًى من شأنه أن يَروعَ، ويَلْفِتَ، ويُعْجِبَ، حتى كأنَّ النَّفس تُنكِرُه وتأباه، وترفضُه، ولا ترضاهُ؛ لكمال عُلوِّه وكمالِ شرفِه، والتأكيدُ يرمزُ إلى هذا، حتى إذا نظرتْ في آثاره ومُتعلَّقاته وتجليّاته؛ آمَنَتْ بوجوده، وامتلأتْ به؛ فاتَّقته، ورغبت في إحسانه، وخافتْ من انتقامهِ.

بلاغةُ القصرِ بضمير الفَصْل وبتعريف الخبر:

أيُّ شيءٍ يدلُّ حالُه على مشاركتِه تعالى في صفةٍ أو ذاتٍ؟

كلٌّ من ضميرِ الفصلِ وتعريفِ الخبر ﴿ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾ يفيد القصرَ والاختصاصَ، وهذه الإفادةُ لا تتوقَّف عليهما جميعًا، فاللّهُ هو الغنيُّ المُختصُّ بوصفِ الغنى دونَ الأصنامِ، ولا غنيَّ سواه، وجميعُ الوجودِ محتاجٌ

(1) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 9/ 5019.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 17/ 320.
(3) ابن جرير، جامع البيان: 18/ 677.
(4) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 9/ 5019.

إليه سبحانه، وهو المختصُّ بالمحموديَّة المُستحقُّ وحده لأنْ يُحمد، ولا يحمدُ في الوجودِ سواه[1].

نكتةُ التَّذييل بالاسمَيْن الجليلَيْن ﴿ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾:

ذيَّلَ البيانُ الإلهيُّ قوله تعالى: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ بالاسمَيْن الجليلَيْن ﴿ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾، فقال: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾؛ للتَّنبيهِ على أنَّ مَن لهُ الملكُ والخلقُ والتَّصرُّفُ المطلقُ في السّماوات والأرضِ لا يفتقرُ إلى غيرهِ في ذاتهِ وصفاته، فلا يفتقرُ إلى محلٍّ ولا إلى مخصِّصٍ بالوجود، وغيره يفتقرُ إلى ذلك، ولا يفتقرُ إلى حمدِ الحامدين أيضًا؛ تنبيهًا على أنَّ افتقارَ الأصنامِ إلى مَن يصنعها، ومن ينقلها من مكانٍ إلى آخرَ، ومَن ينفضُ عنها القَتامَ والقَذرَ دليلٌ على انتفاءِ الإلهيَّة عنها[2].

ما أكثرَ ما يوصِّلُ إلى معرفةِ صفاتِه! ولكنْ أين المنصفون؟

وفي التَّذييلِ بالاسمَيْنِ تنبيهٌ آخرُ على أنَّ ملكَهُ لِما في السّماوات والأرض ليس لفقرٍ وحاجةٍ، بل هو غنيٌّ عنهما، جوادٌ بهما؛ لأنَّه ليس غنيٌّ ينفعهُ غناه إلّا إذا جادَ به، وإذا جادَ وأنعمَ؛ استحقَّ الحمدَ، فحمده المنعَمُ عليه؛ ولذا فهو حميدٌ كثيرُ المحامد الموجبةِ تنزيهَهُ عن الحاجةِ والبخلِ وسائرِ النقائص[3].

سبحانَه حميدٌ كثيرُ المحامدِ الموجبةِ تنزيهَهُ عن سائرِ النقائص

وفي الجمعِ بين هذَيْن الاسمَيْن في ذيلِ الآيةِ إشارةٌ إلى أنَّ مَن له الملكُ والخلقُ والتَّصرُّفُ المُطلقُ – في السّماوات التي أنزلَ منها نعمةَ الماء، وفي الأرضِ التي أخرجَ منها نعمةَ النبات، وهي نِعَمٌ تستحقُّ الشُّكرَ – هو الغنيُّ المفيضُ على الناسِ نِعَمَهُ، فهم يحمدونه[4].

فائدةُ تقديم صفةِ الغنيِّ على الحميد:

قدَّم القرآنُ صفةَ ﴿ٱلْغَنِيُّ﴾ على ﴿ٱلْحَمِيدُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ

ما أبرزَهُ السّياق من كونِه؛ مِن شأنِهِ أنْ يُؤدّيَ إلى حمدِه

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 17/ 320، وأبو زهرة، زهرة التفاسير: 9/ 5019.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 17/ 320.
(3) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 1/ 81.
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 17/ 320.

﴿ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾؛ لكونها أكثرَ مناسبةً مع قوله: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾، فإنَّ ذِكْرَ المُلكِ المُطلق للّٰهِ سبحانه يناسبهُ ذِكْرُ الغِنى الكاملِ له ﷻ، وللإشارةِ بلفظِ الغني المعرَّف بعد إثباتِ المُلك له أنَّ غناه الكاملَ ليس لحاجةٍ، بل هو غنيٌّ عمّا في السّماوات والأرضِ، وإنَّما خلقهما لحاجةِ المكلَّفين إليهما، ولأنَّ الغنى أصلٌ، والحمدُ فرعٌ عنه، فالمحمودُ إنَّما يكون غنيًّا مُتفضِّلًا على غيره بكرمهِ وإحسانه، فكان الحمدُ أثرًا ونتيجةً لهذا الغنى، ومن هنا فلا يصحُّ أنْ يُبدَأ بالحميدِ قبلَ الغني[1].

ولأنَّ في إتْباعِ صفة ﴿ٱلۡغَنِيُّ﴾ بـ ﴿ٱلۡحَمِيدُ﴾ تكميلًا، فهو احتراسٌ لدفعِ توهُّمِهم أنَّه لَمّا كان غنيًّا عنهم، وهم لا يضرّونه، ولا ينفعونه، فهم معذورون في ألّا يدعوه ويعبدوه؛ فنبَّه على أنَّه موصوفٌ بالحمدِ لَمَنْ عبده، واستجابَ لدعوته[2].

أجَلُّ صورِ حمْدِه توحيدُه سبحانه تعالى

كما أنَّ في تأخيرِ صفةِ ﴿ٱلۡحَمِيدُ﴾ مناسبةً للفاصلةِ القرآنيَّة القريبة منها: ﴿بَصِيرٌ﴾، ﴿ٱلۡكَبِيرُ﴾، ﴿خَبِيرُۢ﴾، ولو قُدِّم: ﴿ٱلۡحَمِيدُ﴾ على: ﴿ٱلۡغَنِيُّ﴾ لربَّما أفْهَمَ أنَّ الثاني علَّةٌ للأوَّلِ، والحقُّ أنَّ اللّٰه تعالى يُحمد لكونهِ غنيًّا، ولغير ذلك مِن الصِّفات؛ فاحتُرِسَ عن ذلك بالتقديم الذي عليه التنزيل الحكيم، ثم إنَّ ترتيبهما ناظرٌ إلى أنَّ الأوَّل كالسبب والمقدمة، وأنَّ الثاني كالمسبِّب والنتيجة؛ ففي السِّباق واللِّحاق ما يتجلَّى به كونُه تعالى الغنيَّ، ومِن أغراضِ ذلك حمدُهُ تعالى، وأجلُّ صورِ حمْدِهِ توحيدُهُ.

نكتةُ تعريفِ الاسمَيْن الجليلَيْن بـ(أل):

قد يُنظَر في تعريف بعض صفاتِه إلى حالٍ لبعضِ عبادِه

جاءتِ الصِّفتان ﴿ٱلۡغَنِيُّ﴾ و﴿ٱلۡحَمِيدُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾ مُعرَّفتَيْن؛ للدَّلالةِ على الكمالِ في الوصفِ، فهو

(1) النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان: 5/ 96.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 286.

سبحانه الغنيُّ الكاملُ في الغنى، وكلُّ غنيٍّ سواه مُفتقرٌ إليه، وهو الحميدُ سبحانهُ، الكاملُ في حمده لعباده وفي استحقاقه للحمدِ، فإنْ وُجدَ في الكونِ غنيٌّ؛ فهو ظاهريٌّ زائفٌ، وليس حقيقيًّا، وإن وُجِدَ في الكونِ محمودٌ؛ فهو يُحمدُ لما مَنَّ اللّٰهُ عليه، فالحمدُ لموجدِ النِّعمةِ ومنشئها، وإنْ بَدَتْ في ظاهرها أنَّها من مخلوقٍ، وفي بيانِ كمالِ غناهُ سبحانه وكمالِ استحقاقهِ للحمدِ نعيٌ على الكافرين الذين يُعرضون عن عبادةِ الغنيِّ الحميدِ، ويعبدون أصنامًا مفتقرةً إلى مَن يصنعها، ومَن ينقلها من مكانٍ إلى آخر، ومَن ينفضُ عنها القَتامَ والقذَرَ.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الخامس والثلاثون،
سورة الحَجّ من الآية 51 إلى سورة المؤمنون الآية 63
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الخامس والثلاثون، سورة الحَجّ من الآية 51 إلى سورة المؤمنون الآية 63
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 35 ، 804 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-77-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 35 : المجلد الخامس والثلاثون، سورة الحَجّ من الآية 51 إلى سورة المؤمنون الآية 63.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-77-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7984898 بتاريخ 2024/11/14م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»